أنها تؤدي الى إلزام الدول التي انضمت لاحقاً للمعاهدة وهي لم تشارك أصلاً في الأعمال التحضيرية.

تفسير المعاهدة المكتوبة بأكثر من لغة:

يمكن للدول الأطراف الرجوع الى لغة معينة باعتبارها المرجع لتفسير النص الغامض, وهذا مانصت عليه معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا لعام 1946, إذ اعتبرت اللغة الفرنسية هي المرجع بالرغم من أن المعاهدة قد كتبت باللغات العربية والتركية والفرنسية.

إلاّ أن الذي سار عليه العمل الدولي هو تساوي جميع اللغات التي كتبت بها المعاهدة, كما جاء في المادة (111) من ميثاق الأمم المتحدة, فكيف يتم تفسير المعنى الغامض في هذه الحالة؟

اتبعت الدول حكم محكمة العدل الدولية في قضية مافروماتس عام1924, والذي جاء فيه مايلي(في حالة وجود نص قانوني محرر بلغتين مختلفتين لهما قوة رسمية متساوية, ويبدو معنى أحدهما أوسع من الآخر, فنه ينبغي الأخذ بالمعنى الأضيق باعتباره القدر المتيقن الذي يتفق مع النية المشتركة لأطراف المعاهدة).

المحاضرة العاشرة: إنتهاء المعاهدات

تنتهي المعاهدات بطرق متعددة وكمايلي:

أولاً : إنتهاء المعاهدات من تلقاء نفسها, وبعدة طرق:

1- بتنفيذ الإلتزام تنفيذاً تاماً كاتفاق دولتين على تزويد إحداهما للأخرى بكمية محددة من النفط الخام, فبمجرد حصول الدولة تلك على هذه الكمية المقررة, تعتبر الممعاهدة منتهية لانتهاء الإلتزام بالتنفيذ.

2- بانتهاء الأجل المحدد لسريان المعاهدة.

3- بتحقق شرط فاسخ, كأن تتفق دولتان في معاهدة على أن تلك المعاهدة تعتبر منتهية حين تحقق شرط معين فيها, كمعاهدة تنازل ألمانيا عن إقليم السار الألماني لفرنسا, لكن ألمانيا اشترطت اجراء استفتاء بعد 15 عام لمعرفة رأي شعب هذا الإقليم في الإنضمام الى فرنسا أو البقاء مع المانيا, وبالفعل تم إجراء الإستفتاء واختار أغلبية سكان اقليم السار تالبقاء مع المانيا, وبذلك أصبحت معاهدة التنازل منتهية برجوع الإقليم الى الدولة الأم ألمانيا.

4- باستحالة تنفيذ نصوص المعاهدة, كابرام معاهدة تحالف بين ثلاث دول, ثم تنشب حرب بين دولتين من تلك الدول, فتصبح الدولة الثالثة غير ملزمة بالمعاهدة لاستحالة تنفيذها.

5- فناء محل المعاهدةو كاتفاق دولتين على ادارة جزيرة وسط البحر, ومن ثم تغرق تلك الجزيرة فيصبح محل الالتزام غير موجود.

6- بزوال أحد اطراف المعاهدة, كما لو عقدت دولتان معاهدة, الا أن احداهما فقدت شخصيتها القانونية الدولية بانضمامها الى دولة أخرى أو تقسيمها بين دول متعددة, فيزول الالتزام وينقضي في المعاهدات الثنائية, على عكس المعاهدات الجماعية لأن أطرافها لاتزال دول قائمة.

ثانياً: برضا الطرفين: باعتبار أن العقد شريعة المتعاقدين.

ثالثاً: بإرادة أحد الطرفين: ويتم ذلك بأحدى الطرق الثلاث التالية:

1- **بالإنسحاب**: لايجوز للدولة الطرف في معاهدة أن تنسحب منها دون رضا الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى, لاسيما في المعاهدات المنظمة لأوضاع دائمة كاتفاقيات الحدود الدولية.

2- **فسخ المعاهدة**: يحق للدولة أن تفسخ المعاهدة في حالة إخلال الطرف الآخر إخلالاً جوهرياً بالتزاماته المقررة في المعاهدة, ويعد الإخلال جوهرياً وفقاً للفقرة(3) من المادة(60) من اتفاقية فينا إذاك

أ- رفض الطرف الآخر العمل بالمعاهدة فيما لاتجيزه هذه المادة.

ب- الإخلال بنص ضروري لتحقيق موضوع المعاهدة أو الغرض منها.

3- **التغيير الجوهري في الظروف:** وتعني أن تستجد ظروف معينة تجعل من تنفيذ الإلتزام أمراً غير ممكناً لطرف أو أكثر من أطرافها.

4- **ظهور قاعدة آمرة جديدة من قواعد القانون الدولي العام.**

فهذه القواعد تشبه النظام العام في القانون الداخلي من حيث عدم جواز الإتفاق على خلافها.

5- **الحرب** : كسبب من أسباب انتهاء المعاهدات بين الدول المتحاربة, وتستثنى من تلك المعاهدات, معاهدات الحدود, ومعاهدات التنازل عن الأقاليم, والمعاهدات المرتبة لحقوق ارتفاق دولية.

وكذلك لاتتأثر بالحرب المعاهدات التي تنظم حالة الحرب نفسها, كاتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولات الملحقة بها.

6- قطع العلاقات الدبلوماسية: نصت المادة(63) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969 على أنه (لا يؤثر قطع العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية بين أطراف المعاهدة على العلاقات القانونية بينها بموجب المعاهدة إلا بالقدر الذي يكون به وجود العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية ضرورياً لسريان المعاهدة.)

المحاضرة الحادية عشرة: العرف الدولي